International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (4), No. (2) February 2025 الإصدار (4)، العدد (2)

دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية في تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي

محمد عبد الله الأحمري
باحث دكتوراه، تخصص إعلام رقمي وتكنولوجيا الاتصال، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، البحرين
moh-alahmari@hotmail.com

نواف محمد العبدلي
باحث دكتوراه، تخصص إعلام رقمي وتكنولوجيا الاتصال، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، البحرين
nawaf.alabdali@gmail.com

كاظم مؤنس عزيز
أستاذ دكتور، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، البحرين

ملخص البحث

هدف البحث إلى التعرف على دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، ومستوى تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي، والكشف عن العلاقة بين دور نظام الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية، وقد تكون مكافحة مجتمع البحث من الإعلاميين والناشطين الذين يعملون على منصات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية، واشتملت عينة البحث على (94) مفردة، واستخدم الباحثين المنهج التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان كأداة للدراسة، وقد توصل البحثين إلى عدد من النتائج، أهمها: أن المتوسط العام للمحور الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية جاء بدرجة استجابة (عالية)، وأن المتوسط العام للمحور الثاني: تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي، جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، مع وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية. وقد أوصى البحث بالعديد من التوصيات أهمها: وضع تشريعات وقوانين صارمة لمكافحة الجرائم المعلوماتية، إعلان أخلاقيات الإعلام الرقمي بشكل واضح.

الكلمات المفتاحية: الجريمة المعلوماتية، الأخلاقيات، الإعلام الرقمي، نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (4), No. (2) February 2025 الإصدار (4)، العدد (2)

The role of the anti-cybercrime system in the Kingdom of Saudi Arabia in regulating digital media ethics

Mohammed Abdullah Alahmari
PhD Researcher, Digital Media and Communication Technology, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Bahrain
moh-alahmari@hotmail.com

Nawaf Mohammed Alabdali
PhD Researcher, Digital Media and Communication Technology, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Bahrain
nawaf.alabdali@gmail.com

Kazem Monis Aziz
Professor, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Bahrain

Abstract

The research aimed to identify the role of the cybercrime combating system in the Kingdom of Saudi Arabia, the level of regulation of digital media ethics, and to reveal the relationship between the role of the cybercrime combating system and the regulation of digital media ethics in the Kingdom of Saudi Arabia. The research community consisted of media professionals and activists working on digital media platforms in the Kingdom of Saudi Arabia. The research sample included (94). The researcher used the analytical approach as a study method and used it as a study tool. The research reached a number of results, the most important of which were: The general average for the first axis: the cybercrime combating system came with a (high) response degree, and the general average for the second axis: regulating digital media ethics came with a (medium) response degree, and there is a positive correlation with statistical significance between the role of the cybercrime combating system and regulating digital media ethics in the Kingdom of Saudi Arabia. The research recommended many recommendations, the most important of which were: establishing strict legislation and laws to combat cybercrime, and clearly declaring digital media ethics.

Keywords: Cybercrime, Digital Media Ethics.

المقدمة

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم نتيجة الثورة الرقمية، أصبح للشبكات الاجتماعية دور كبير في تشكيل هوية الأفراد الثقافية، وخاصة الشباب الذين يعتبرون من أكثر الفئات تأثراً بتلك المنصات، إذ يشير "بوتيكاديانتو وآخرون" (Putikadyanto et al, 2021, p. 45) إلى أن العصر الرقمي يشهد تطورًا ملحوظًا في تكنولوجيا وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يتيح هذا التطور للشباب استخدام الوسائط المتعددة للتعبير عن هوياتهم الثقافية عبر الإنترنت، ويتمثل هذا التعبير في الصور، الفيديوهات، والمحتويات المكتوبة، والتي تُمكّن الشباب من اكتساب وفهم هويات ثقافية متعددة نتيجة للتعرض المستمر لمحتويات متنوعة على هذه المنصات.

ولعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في العلاقات الاجتماعية والإنسانية، حيث ساهمت في بناء الهوية الثقافية لطبقة الشباب من خلال نقل الأخبار السريعة، وتبادل الرسائل النصية، ومشاركة مقاطع الفيديو، والمعلومات التي تهم الأفراد في حياتهم اليومية، هذا الدور ساعد في انتشار استخدام هذه المنصات الإلكترونية بشكل واسع، كما تمثل هذه الشبكات مساحات لتشكيل الهوية الفردية والتعبير عن الذات من خلال الصور الذاتية التي ينشرونها على حساباتهم الشخصية أو من خلال سردهم لتفاصيل حياتهم اليومية (Radwan, 2022, p. 2).

وبالتحديد، حظيت هذه المنصات، وخاصة تطبيق "تيك توك"، بشعبية كبيرة بين الشباب؛ إذ يتميز هذا التطبيق بتقديم تجربة تفاعلية مغايرة للتطبيقات التقليدية، مما أتاح للشباب فرصة عرض أفكارهم وإبداعاتهم من خلال مشاركة مقاطع الفيديو والصور، وبحسب ما ذكر لوقا (2023، ص. 337) شكّل "تيك توك" مساحة للشباب للتعبير عن أنفسهم بطرق غير تقليدية، سواء أكان ذلك من خلال التفاعل مع القضايا الاجتماعية والسياسية بشكل ساخر أو جدي.

ويعد "تيك توك" واحدًا من أبرز تلك المنصات التي انتشرت بسرعة كبيرة، وأصبح يستخدم على نطاق واسع بين الشباب؛ وتلعب دور فعال في تشكيل القيم الثقافية لدى الشباب، حيث تقوم المنصة كقناة بديلة بعرض وجهات النظر التي تتعلق بمختلف القضايا السياسية والاجتماعية، أما بشكل ساخر أو شكل جدي، من خلال نشر ومشاركة مقاطع الفيديو القصيرة، كما أنها تعتبر وسيلة للتعبير عن المشاعر والهوية الثقافية للشباب (Abbas et al., 2022, p. 289).

ويتفاعل المستخدمون على هذه المنصة من خلال مشاركة المحتويات المتنوعة التي تشمل مقاطع الفيديو القصيرة المتنوعة في مجالات مثل الترفيه، التعليم، والدعاية؛ حيث ابتكر مستخدمو تيك توك

في جميع أنحاء العالم لغة مشتركة ليتمكنوا من إطلاق أفكارهم وخواطرهم وحتى مواهبهم بطريقة غير رسمية تسهل عملية التواصل مع جمهور واسع وكبير، ومع ذلك، فقد أدى ظهور تيك توك والتفاعل غير اللفظي إلى المزيد من الآثار السلبية على الهوية الثقافية للشباب الناتج عن سوء الفهم للمحتوى المعروض لأنه يحتوي على تعبيرات وإيماءات وأفكار تتعارض مع القيم الثقافية المحلية (Dekhil & Sarnou, 2021, p. 58).

تُعد الهوية الثقافية تعبيرًا لكافة الخصائص والقيم والعادات والتقاليد المشكِّلة للكيان البشري سواء كان فردًا أو ضمن جماعة، وتظهر هذه الخصائص على هيئة سلسلة من المكونات الثقافية التي تنفرد بها جماعة ما عن غيرها (العشري، 2023، ص. 1380)؛ وتكمن أهمية الهوية الثقافية في العصر الرقمي في كونها البوتقة الاجتماعية التي ينصهر المجتمع بداخلها، ويحفظ تاريخه وحضارته من مؤشرات التغريب والذوبان في الحضارات الأخرى، إضافة إلى دورها في تحقيق التماسك وتحديد نمط العلاقات الموجودة بين أفراده، كما أنها بمثابة إطارًا مرجعيًا لقيم وسلوكيات الأفراد القابعين على أرضه (أحمد، 2021، ص. 115).

وتقوم الهوية الثقافية على مجموعة من العناصر والتي تُعبر عن الأسس التي تقوم عليها؛ وتأتي في صدارة هذه العناصر، الدين الذي يشكل ركيزة محورية للهوية، وهو ما يدفع المعادين لمحاولة زعزعة العقائد الدينية نظرًا لأن استعادة الهوية يشكل تهديدًا لمصالحهم؛ والعادات والتقاليد التي تتمثل في سلوكيات اجتماعية مشتركة تميز أفراد المجتمع وتحدد نمط الحياة في شتى المجالات (ساعد وبن تيشة، 2015، ص. 198)؛ كما تلعب اللغة دورًا مهمًا في تعزيز الهوية القومية والانتماء والمحافظة على الخصوصية الثقافية؛ إضافة إلى ذلك، يمثل الوطن بعراقته وتاريخه أحد العوامل الأساسية في تشكيل وعي الأمة وذاكرتها الجماعية (محمد 2019، ص. 130).

والجدير بالذكر أن فئة الشباب تُمثل الشريحة الأكبر والأكثر اتساعًا بين غيرها من الفئات؛ الأمر الذي يمكن إسناده لِما لتلك الفئة من خصائص، كما تُعد بمثابة المرآة التي تنعكس خلالها كافة المستجدات والتغيرات التي تعتري مجتمع ما؛ إذ يتضح بدورها أوضاع المجتمع سواء كانت صحية إيجابية أو مضطربة سلبية (شحاتة، 2016، ص. 97)؛ لذا فإن الحفاظ على الهوية الثقافية لتلك الفئة يُعد بمثابة الحفاظ على هوية المجتمع بأسره.

هذا الوعي بأهمية دور الشباب لم يكن غائبًا عن المملكة العربية السعودية في إطار رؤيتها لعام 2030، إذ تشكّل الثقافة جزءً أساسيًا من التحول الوطني الذي تهدف المملكة لتحقيقه، وتؤكد الرؤية على أهمية الثقافة باعتبارها أحد المقومات الرئيسية لتعزيز جودة الحياة، وتطوير النمو الاقتصادي، ورفع مكانة المملكة على الساحة العالمية، وتسعى المملكة من خلال رؤيتها إلى دعم الهوية الوطنية وتشجيع

المشهد الثقافي المحلي، مما يساهم في إظهار عراقة التراث وتعزيز مشاعر الفخر والانتماء إلى التاريخ السعودي (سلام للتواصل الحضاري، 2021).

ومما سبق تبرز دور شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الهوية الثقافية، خصوصًا بين فئة الشباب، ومن هذا المنطلق جاء البحث الحالي للتعرف على تأثير منصة "تيك توك" في تشكيل القيم الثقافية لدى الشباب السعودي، وتحديد الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن استخدام هذه المنصة.

مشكلة الدراسة

يتمتع المجتمع السعودي بإرث ثقافي عريق يعكس هوية المجتمع الثقافية بمكوناتها المختلفة من عادات وتقليد ودين ولغة عربية؛ ما يجعل الهوية الثقافية رمزًا يعبر عن أصالة البلاد وشخصيتها التاريخية والدينية؛ ومع ذلك، فإن العصر الرقمي بما يحمله من تحديات يشكل تهديدًا لهذه الهوية، حيث أدت الثورة الرقمية إلى بروز سلوكيات جديدة تتعارض مع القيم السائدة، مما يُضعف من تأثير الهوية الثقافية ويهدد المحافظة عليها في ظل التأثيرات العالمية السلبية.

إذ تُعد الهوية الثقافية بمثابة الإثبات لشخصية الدولة؛ لذا فإن أي تشويه لها يمس الدولة بشكل مباشر بطمس شخصيتها؛ فقد ظهرت خلال الآونة الأخيرة نتيجة لظهور الثورة الرقمية وتسللها خلال مختلف الجوانب الحياتية، العديد من المشكلات الأخلاقية والسلوكيات غير المرغوب فيها والتي تتعارض مباشرةً مع القيم الثقافية السائدة بالمجتمع السعودي؛ وبالتالي التأثير بشكل سلبي على منظومة القيم والثقافات التي يحملها الشباب السعودي (الشميري، 2020).

فقد أظهرت العديد من الدراسات أن استخدام الشباب السعودي للوسائل الرقمية بشكل غير صحيح أسهم في ظهور سلوكيات غير مرغوب فيها، مما يبرز الحاجة الملحة لتعزيز قيم الانتماء الوطني وزيادة الوعي وتثقيف الشباب لتمييز الحقائق عن الشائعات، والجيد من الرديء عند التعامل مع هذه التقنيات (ربيع، 2022). ومن بين التحديات الكبيرة التي يطرحها العصر الرقمي، بما في ذلك التطبيقات ومنصات التواصل الاجتماعي، تلك التي تؤثر سلبًا على العقيدة والهوية الدينية وتؤدي إلى تآكل القيم الأساسية للمجتمع، إذ تسهم هذه الوسائل في إضعاف الهوية الثقافية عبر نشر محتويات تشجع الشباب على الانحراف عن القيم المجتمعية، وهو ما يمثل تهديدًا فعليًا للأمن الثقافي والاجتماعي (العطاس والسيد، 2023، ص. 198).

وقد توصلت دراسة النفيعي (2023) أن منصة "تيك توك" تمثل واحدة من التحديات البارزة أمام الحفاظ على الهوية الإسلامية للشباب السعودي، حيث يتضمن المحتوى المنتشر عبر هذه المنصة مواد تتنافى مع القيم الدينية، وتساهم في تعزيز أنماط سلوك غير أخلاقية، إلى جانب تسهيل التواصل

بين الجنسين بطريقة تتعارض مع المبادئ الدينية السائدة في المجتمع السعودي. وفي السياق ذاته، تشير دراسة المري وآخرون (2024) إلى أن الانفتاح المتزايد بين الجنسين على منصة "تيك توك"، وخاصة من خلال التحديات المشتركة التي يشارك فيها الشباب والفتيات، يسهم في انتشار سلوكيات تتعارض مع التقاليد والقيم المتعارف عليها في المجتمع السعودي، حيث يقوم المستخدمون بمشاركة مقاطع فيديو تتضمن تعبيرات لفظية وإيماءات غير لائقة، وصولًا إلى استعراض مظاهر جاذبة من أجل كسب المتابعين، مما يطرح تساؤلات حول مدى تأثير هذه المنصة على القيم الثقافية للشباب. من هنا، تتجلى مشكلة الدراسة الحالية في تحديد أثر منصة "تيك توك" على الهوية الثقافية للشباب السعودي، والكشف عن تأثير تحديات العصر الرقمي.

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية.
2. التعرف على مستوى تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي.
3. الكشف عن وجود علاقة بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.
4. الكشف عن وجود دور لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

- **الأهمية النظرية:**

1. تنبع أهمية البحث من أهمية نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، والذي يعمل على إثراء الفهم الأكاديمي حول نظام يقدم حماية قانونية للأفراد والمؤسسات في مواجهة الجرائم المعلوماتية.
2. التركيز على أخلاقيات الإعلام الرقمي، والتي يتزايد الحاجة لتنظيمها مع انتشار المعلومات عبر الإنترنت وتأثيرها الواسع مما يسهم في ضمان نزاهة ودقة المحتوى المنشور.
3. إثراء المكتبات العربية والمكتبة السعودية بمرجع حديث حول الجرائم المعلوماتية وأخلاقيات الإعلام الرقمي في السياق السعودي، مما يفتح آفاقًا جديدة للبحوث المستقبلية، ويُشكل انطلاقًا لدراسات وبحوث جديدة.

- **الأهمية التطبيقية:**

4. يسلط البحث الضوء على دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية على تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي.
5. يمكن أن تساعد نتائج البحث في توجيه صُناع السياسات نحو تحسين التشريعات المتعلقة بتنظيم الإعلام الرقمي وتعزيز أخلاقياته.
6. تقديم توصيات عملية من شأنها تعزيز تطبيق نظم مكافحة الجرائم المعلوماتية، ويمكن إفادة الجهات المعنية بذلك لتحسين فاعلية النظام وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالإعلام الرقمي.

أسئلة الدراسة

يسعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية؟
2. ما مستوى تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي؟
3. ما العلاقة بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

فروض الدراسة

يسعي البحث إلى التحقق من فرضية التالية:

- لا يوجد علاقة بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الاعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.

مجال الدراسة وحدودها

- **الحدود الموضوعية:** يتناول البحث دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية وتأثيره على تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي؛ ويركز البحث على الأبعاد المتعلقة بالانتماء الوطني-والحيادية والتوازن في طرح الآراء-وخصوصية الأفراد.
- **الحدود البشرية:** يقتصر البحث على الإعلاميين والناشطين الذين يعملون على منصات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.

- **الحدود المكانية:** يقتصر نطاق البحث على المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** سوف يتم إجراء البحث خلال العام الدراسي الجاري 2024م.

منهج الدراسة

مصطلحات الدراسة

- **الجريمة المعلوماتية:**

عرفها "إبراهيم وآخرون" (Ibrahim, et al, 2021, P. 24) بأنها "نشاط يعتمد على استخدام الحاسوب أو شبكات حاسوبية بغرض استهداف أنظمة أخرى لتحقيق أهداف غير قانونية".

وتُعرف الجريمة المعلوماتية إجرائيًا بأنها فعل غير قانوني يتم ارتكابه عبر الوسائط التقنية، ويشمل أفعال اختراق الخصوصية التي تستهدف النظم المعلوماتية أو البيانات، ويركز البحث الحالي على الجرائم المعلوماتية المتعلقة بمنصات الإعلام الرقمي.

- **الأخلاقيات:**

عرف الصبحي (2021، ص. 122) الأخلاقيات بأنها "الالتزام الإعلامي المستخدم لتقنيات الإعلام الجديد بالمعايير والضوابط المهنية وبمستوى أخلاقي عالي، حيث يلتزم فيه الإعلامي المستخدم للتقنيات بالرقابة الذاتية والنزاهة، ويمتنع عن كل ما يسئ للأخلاقيات".

وتُعرف الأخلاقيات إجرائيًا بأنها مجموعة القيم والمعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها الإعلاميون عند نشر المحتوى على المنصات الرقمية. في هذه الدراسة، تشمل الأخلاقيات الانتماء الوطني-والحيادية والتوازن في طرح الآراء-وخصوصية الأفراد.

- **الإعلام الرقمي:**

عرف السبيعي (2019، ص. 193) الإعلام الرقمي بأنه "وسائل نقل الأخبار الرقمية مثل مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تتيح الانضمام والاستخدام والتفاعل لدى المستخدم بسهولة".

ويُعرف الإعلام الرقمي إجرائيًا بأنه المحتوى الذي يُنتجه أو يُنشر من قبل الإعلاميين والناشطين على منصات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية، والتفاعل مع الجمهور من خلالها.

الإطار النظري

مقدمة

لقد أدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المتصلين بالإنترنت والمستخدمين له، ومع ذلك، فقد أدخلت أيضًا مخاطر أمنية شديدة؛ حيث تُعتبر المعلومات القيمة مثل كلمات المرور والحسابات المالية والبيانات السرية الأخرى أهدافًا جذابة للمهاجمين، ولا يمكن أن تؤدي الهجمات الإلكترونية ضد هذه البنية التحتية إلى تسرب البيانات فحسب، بل يمكن أن يكون لها أيضًا آثار مالية كبيرة وقد تؤدي حتى إلى فقدان الأرواح، بالتالي للدفاع ضد مثل هذه الهجمات، ونظراً لأن البشر لديهم دور رئيسي في هذه التقنيات، فمن المهم زيادة الوعي بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. (Alzubaidi, 2021, P. 1)

على الرغم من الإيجابيات العديدة التي أحدثتها تقنية المعلومات في تسهيل نقل وتبادل المعلومات إلا إن هناك خشية من تفشي طائفة من الظواهر الإجرامية المستحدثة ألا وهي ظاهرة الجرائم المعلوماتية وليس هذا فحسب بل سهلت هذه التقنية ارتكاب بعض الجرائم التقليدية وشكلت أرضًا خصبًا لكثير من الأنشطة الغير مشروعة المرتبطة بالحاسبات الآلية، حيث أن هذه الحاسبات أصبحت توفر للجناة وسيلة هامة لارتكاب العديد من الجرائم المرتبطة بالمعلوماتية (لطفي، 2019، ص. 11) وتعد الجرائم المعلوماتية من الأنماط الإجرامية الحديثة التي ظهرت في عصرنا الحالي، وهي تعد أهم ثمار التقدم السريع في المجالات العلمية سواء اقتصرت على الحاسوب أو تعدته إلى الإنترنت وهي بلا جدال جرائم تطورت وتنامت بسرعة في ظل الانفتاح العالمي وارتباط الأسوق الدولية بعضها البعض، وبالتالي أصبحت الجريمة تتم وتنظم إلكترونيًا مما أضفى على هذا النمط من الجرائم سمة التعقيد وصعوبة السيطرة والملاحقة القانونية (غازي، 2022، ص. 212).

مما سبق يمكن استنتاج أن الجرائم المعلوماتية تشكل تحديًا خطيراً للمجتمع وتضر بالأفراد الذين يصبحون ضحايا لها، حيث أن الأفراد يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتسوق عبر الإنترنت والشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت، وتوفر التكنولوجيا الرقمية فوائد وتوفر بيئة غنية للنشاط الإجرامي لسرقة الهوية وسرقة المعلومات الحكومية السرية.

ماهية أخلاقيات الإعلام الرقمي:

عرف سالم (2019، ص. 153) الإعلام الرقمي بأنه: "الإعلام الذي يستخدم كافة الوسائل الاتصالية المتاحة للوصول إلى الجمهور ويشتمل الإعلام الجديد على شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات

الهواتف الذكية التي تمد المستخدم بمعلومات فورية عن الأحداث والقضايا، ويطلق عليه العديد من المسميات منها الإعلام البديل وإعلام الوسائط والإعلام التفاعلي الإعلام الشبكي الحي".

وعرف " أوت وتيوزو" (Ott & Tiozzo, 2022, P.1) أخلاقيات الإعلام الرقمي على إنها "الدراسة العلمية والمنهجية للمواقف والمشكلات الأخلاقية المتعلقة باستخدام الوسائط الرقمية".

كما عرف عبدالعال (2023، ص. 238) الإعلام الرقمي بأنه: "جميع الأخبار والاتصالات التي تتم عبر الإنترنت سواء أكانت من خلال المواقع الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي أو حتى من خلال البريد الإلكتروني".

- أنواعه: أشار القحطاني (2019، ص.ص15-16) إلى أنواع الإعلام الرقمي في التالي:

1. الشبكات الاجتماعية: عبارة عن مواقع ويب وتقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات.
2. المفضلات الاجتماعية: وهي مواقع تسمح لك بإنشاء مفضلاتك وأرشفتها وحتى مشاركتها مع باقي الأعضاء المسجلين في هذه المواقع هي مفضلة لا ترتبط بجهازك كما هي العادة، بل هي مفضلة موجودة على شبكة الإنترنت.
3. مشاركة الفيديوهات والصور: مواقع مشاركة الفيديوهات هي مواقع إعلام جديد تتيح لك مشاركة مقاطع الفيديو الخاصة بك وصورك مع أصدقائك على المواقع وأشهر تلك المواقع اليوتيوب وجوجل فيديو.

واستنادًا لما سبق يمكن التوصل إلى أن أخلاقيات الإعلام الرقمي على هي مجموعة واسعة من التطبيقات المعتمدة على تكنولوجيا الكمبيوتر والهواتف المحمولة، وتشمل هذه مواقع الويب ومحركات البحث والمنتديات القائمة على الويب وويكي والمدونات ومواقع الشبكات الاجتماعية وموجزات الأخبار ومواقع مشاركة الفيديو.

أخلاقيات الإعلام الرقمي:

- الانتماء الوطني: هو السلوك الذي يعبر عن التزام الفرد بالقيم الوطنية السائدة في مجتمعه، والاعتزاز بالرموز الوطنية، والالتزام بالقوانين والأنظمة السائدة، والحفاظ على الممتلكات العامة، وتشجيع الناس على استخدام المنتجات الوطنية، والالتزام بالعادات والتقاليد، والمشاركة في الأنشطة

التطوعية والمناسبات الوطنية، والاستعداد للتضحية دفاعاً عن الوطن (Ali & Abdulhasan, 2020, P. 362).

- الحيادية والتوازن في طرح الآراء: ترتكز الحيادية والتوازن في طرح الآراء على نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، حيث توصلت التطورات في مجال الإعلام الرقمي إلى ظهور رؤية جديدة توضح أن حرية الإعلام امتياز يشكل فائدة للمجتمع وليست حقا طبيعياً، لذلك يجب التحقق من صحة القرارات والآراء أخلاقياً قبل اتخاذها، وإذا تسبب الفعل أو القرار في ضرر للآخر، فإنه سيعتبر غير مسئول اجتماعيًا (Toudji & Maamri, 2023, P. 957).
- خصوصية الأفراد: يتم الحفاظ على خصوصية الأفراد من خلال سهولة تشغيل الكاميرا وإيقاف تشغيلها، حتى يتمكن المستخدم من تحديد المواقف التي يجب أو لا يجب فيها التقاط البيانات، وبالتالي يتم تزويد المستخدم بالقدرة على التحكم في وصول الآخرين إلى معلوماته، ومع ذلك، عندما يقرر المستخدم ترك الجهاز قيد التشغيل، فإن المستخدم لا يملك سوى القليل من التحكم في كيفية التعامل مع معلوماته أو استخدامها، كما إن كيفية تخزين بياناته ومن يتم نقلها إليه ليس في أيدي المستخدم ولكن في أيدي أولئك الذين صمموا أو هندسوا النظام (Hansen, 2014, P. 15).

مما سبق يمكن استنتاج أخلاقيات الإعلام الرقمي في الانتماء الوطني وهو شعور الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم جزءً من المجتمع، ويشعرون بقيمتهم لهذا المجتمع؛ والحيادية والتوازن في طرح الآراء وهي أنه يجب التأكد من أن القرارات والأفعال متوافقة مع المبادئ الأخلاقية قبل تنفيذها، وإذا أدى الفعل أو القرار إلى إيذاء الآخرين، فإنه يُعتبر غير مسؤول على الصعيد الاجتماعي؛ وخصوصية الأفراد وهي حماية خصوصية المستخدم من خلال تشفير هوية المستخدم باستخدام تشفير الطبقة المادية بناءً على موقع المستخدم، وبالنسبة لتشفير الطبقة المادية، يتم استخدام التوقيعات مثل معلومات حالة القناة وإزاحة تردد الناقل.

واقع الإعلام الرقمي وأخلاقياته في المملكة العربية السعودية:

لم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن التطورات والمستجدات، إذ تزايد استخدامها للإعلام الجديد بمختلف أنواعه من خلال إنشاء المواقع الإلكترونية الخاصة بها على شبكات الإنترنت، وحسابات رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى مستخدمي هذه الشبكات، وتطويعها لنشر محتواها، لذا فالإعلام مطالب باحترام قيم المجتمع الذي ينتمي إليه، وأخلاقيات ممارسة مهنته، لذا فكان التفكير في الضوابط الأخلاقية للإعلام الجديد أمرًا ملحًا الصبحي، (2021)، ص. 120

ومن خلال وجود عدد من المعايير والأخلاقيات المتبناة في عملية التسويق للرسالة الإعلامية في الصحافة الرقمية، فأولويات القيم المطروحة من قِبل الصحفيين كركائز في العملية الاتصالية في الصحافة الرقمية السعودية تمثلت في الموثوقية، المصداقية، النزاهة، الحياد، والدقة والأهمية الزهراني والمولد، (2022)، ص574 .

وقد ازداد عدد مستخدمي الإعلام الرقمي بمنصاته المختلفة في المجتمع السعودي، حيث أشار تقرير الإنترنت في السعودية (2021) المتضمن تفاصي شاملة لانتشار واستخدام الإنترنت في المملكة إلى أن نسبة الانتشار بلغت 98% مقارنة بعام 2020م.

ويعد سناب شات من بين المنصات التي تحتل الترتيب الأول لأكثر المنصات متابعة في المجتمع السعودية، فهو تطبيق لا يحتاج إلى تعريف خاصة بين المستخدمين السعوديين، الذي يفضلونه أكثر من غيره من التطبيقات، ويليه منصة التيك توك لسهولة استخدامها والسماح لجميع الفئات العمرية باستخدامه، وبعدها تويتر كأحد المواقع التي تتمتع بشعبية كبيرة لدى المجتمع السعودي في نشر الأخبار والأحداث المختلفة. (يوسف وآخرون، 2024)

وتم إطلاق نظام الدفع الإلكتروني السعودي سداد من قبل مؤسسة النقد العربية السعودية ساما كمزود وطني لخدمة تقديم الفواتير ودفعها إلكترونيًا (EBPP)؛ حيث يسهل سداد معاملات دفع الفواتير للمستهلكين النهائيين من خلال جميع قنوات جميع البنوك في المملكة العربية السعودية، حيث يتميز بالأمان وهي أحد مزايا سداد (Alia Al-Sulaimi, 2024, P.138).

دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية:

يتمثل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في إنه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أيًا من الجرائم الإلكترونية مثل إنتاج أو إعداد أو إرسال أو تخزين مواد من شأنها المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو الحياة الخاصة عن طريق شبكة معلومات أو جهاز كمبيوتر أو نشر موقع على شبكة معلومات أو جهاز كمبيوتر لترويج أو تسهيل الإتجار بالبشر، وإعداد أو نشر أو ترويج مواد لشبكات إباحية أو أنشطة قمار منافية للآداب العامة، وإنشاء أو نشر موقع على شبكة معلومات أو جهاز كمبيوتر لتداول أو توزيع أو عرض طرق استعمال أو تسهيل التعامل في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وذلك للحفاظ على الخصوصية للمستخدمين (Transportation and Communication Laws, 2024).

كما حدد قانون مكافحة الاحتيال على الإنترنت عقوبات على مجرمي الإنترنت وحملهم المسؤولية عن الانتهاكات التي يفرضونها على الناس والحكومة، وعمل قانون مكافحة الاحتيال على الإنترنت على حماية أجهزة الكمبيوتر من التعرض للتعدي والتهديد والتلف والتجسس ومن استخدامها بشكل فاسد كأدوات للاحتيال، كما تكون العقوبة في السعودية للتجسس على الكمبيوتر وإساءة استخدامه هي السجن لمدة لا تزيد على عشر سنوات وغرامة قدرها 1.3 مليون دولار، والوصول لمعلومات من خلال غير المصرح بها من الكمبيوتر تكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد عن عام وغرامة قدرها 130 ألف دولار (ALMUQRIN & Kustron, 2015, P.4).

حيث قامت السعودية بمنع انتهاك الخصوصية؛ حيث تصور قوانين الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية والقوانين ذات الصلة انتهاك الخصوصية من خلال إساءة استخدام الهواتف المحمولة المزودة بكاميرات وغيرها من المعدات التقنية كجريمة إلكترونية، ووفقًا للمادة 3 (4)، فإن العقوبة السجن لمدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تتجاوز خمسمائة ألف ريال سعودي أو إحدى العقوبتين، كما تحث على الوقاية من الإرهاب الإلكتروني، وتحظر قوانين الجرائم الإلكترونية إنشاء موقع إلكتروني بغرض تسهيل الاتصال بين أعضاء منظمة إرهابية أو الترويج لأيديولوجياتها أو تمويل أنشطة إرهابية، وتنص المادة 7(1) على أن عقوبة الفرد الذي تثبت إدانته هي السجن لمدة لا تتجاوز عشر سنوات وغرامة لا تتجاوز خمسة ملايين ريال سعودي (Agil, 2019, P.14).

بناء على ما سبق يمكن استخلاص أن في المملكة العربية السعودية، تم تطوير قوانين الجرائم الإلكترونية لمكافحة انتهاكات الخصوصية، حيث يُعتبر استغلال الهواتف المحمولة المجهزة بكاميرات وأجهزة تقنية أخرى لأغراض غير قانونية جريمة إلكترونية. وفقًا للمادة الثالثة من هذه القوانين، فإن العقوبة المقررة لمثل هذه الجرائم هي السجن لمدة تتراوح بين سنة وما يصل إلى خمسمائة ألف ريال سعودي، أو إحدى هاتين العقوبتين. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه القوانين إلى منع الإرهاب الإلكتروني، حيث تحظر إنشاء مواقع إلكترونية تهدف إلى تسهيل الاتصال بين أعضاء منظمات إرهابية أو تعزيز أيديولوجياتها أو تمويل أنشطتها الإرهابية.

الدراسات السابقة

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي تم الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها. هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأصيل إطارها النظري، وأخيرًا إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة.

أولاً: الدراسات العربية:

- **هدفت دراسة عطية (2024) بعنوان "السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)"** إلى التعرف على السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في المملكة، واستخدمت الدراسة المنهج التأصيلي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن القائمين على تحليل السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجريمة المعلوماتية تشكل تهديدًا للأمن والاستقرار الوطني والدولي، وعليه قام النظام السعودي بخطوات إيجابية في مكافحة الجرائم المعلوماتية، حيث عاقب على جميع الصور التي تشكل اعتداء على النظام العام والآداب العامة، وقد ساهم النظام السعودي في التفرقة بين جريمة الدخول غير المشروع لتغيير تصاميم المواقع وجريمة الدخول لأغراض حذف وتدمير البيانات مما أدى إلى اختلاف في العقوبات.
- **هدفت دراسة آل عزام (2024) بعنوان "دور نظام الجرائم المعلوماتية السعودي في الحد من جريمة التنمر الإلكتروني في ضوء القوانين والمعاهدات الدولية"** إلى التعرف على دور نظام الجرائم المعلوماتية السعودي في الحد من جريمة التنمر الإلكتروني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستقرائي القائمين على وصف وتحليل دور نظام الجرائم المعلوماتية السعودي في الحد من جريمة التنمر الإلكتروني، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النظام السعودي ممثل في الجرائم المعلوماتية يسعي إلى الحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني، إلا أنه لم يتمكن بعد من القضاء بشكل كامل على هذه الجريمة.
- **هدفت دراسة المزمومي (2018) بعنوان "جريمة التشهير عبر وسائل تقنيات المعلومات وفقاً لنظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة"** إلى التعرف على جريمة التشهير عبر وسائل تقنيات المعلومات في نظام مكافحة الجريمة المعلوماتية السعودي، واستخدمت الدراسة المنهج التأصيلي والمنهج التحليلي القائمين على وصف جريمة التشهير وتحليل أركانها وعقوبتها في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جريمة التشهير تُرتكب باستخدام تقنيات الإنترنت مما يجعل من السهل على الجناة إتلاف أدلتها دون ترك أثر خارجي مرئي، ويكون الإسناد في تلك الجريمة من خلال الكتابة وإعادة نشر الكتابة التي تتضمن عبارات التشهير، وعلية تُعتبر العقوبة التي حددها النظام السعودي غير رادعة في العديد من الحالات لاسيما في جرائم التشهير.
- **هدفت دراسة عزام (2018) بعنوان "العقوبة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية مقارنة"** إلى التعرف على واقع العقوبات في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التأصيلي القائمين

على وصف وتحليل المواد القانونية المتعلقة بالعقوبة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يتوافق مع القواعد العامة في النظام العقابي الشرعي، إذ راعي النظام تنوع العقوبة، وحدد الحد الأعلى لكل جريمة، مع ترك تقدير الحد الأدنى للقضاء، كما حرص النظام على تحقيق التناسب بين الجريمة والعقوبة، وأقر عقوبتين تكميليتين هما المصادرة والإغلاق، ولم يستثن النظام أحدًا من العقوبة، حيث اعتمد على مبدأ العمومية في تطبيقه.

- **هدفت دراسة الخميس (2017) بعنوان "المسؤولية الجنائية للأحداث عن الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي: دراسة مقارنة"** إلى التعرف على واقع المسؤولية الجنائية للأحداث عن الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، والمنهج التطبيقي القائمين على وصف وتحليل المسؤولية الجنائية للأحداث عن الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجرائم المعلوماتية في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودية تُعتبر جرائم عمدية تتطلب القصد الجنائي، ووفقًا للنظام السعودي يتحمل من أتم الخامسة عشر من عمره المسؤولية الجنائية الكاملة، وعليه لا تختلف الجرائم المعلوماتية التي يرتكبها الأحداث عن تلك التي يرتكبها البالغون من حيث خطورتها، إذ تتطلب المعاملة الجزائية للأحداث إجراءات خاصة كمراعاة الرفق وسرية الجلسات.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

- **هدفت دراسة "باتراشينكو وآخرون" (Batrachenko, et al, 2024) بعنوان "الجريمة الإلكترونية في سياق العصر الرقمي: تحليل التهديدات والتحديات القانونية والاستراتيجيات"** إلى الكشف عن أنواع الجرائم الإلكترونية الأكثر شيوعًا في الفضاء المعلوماتي الحديث، والكشف عن أهم عوامل انتشار الجرائم المعلوماتية، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن القائم على تحليل ومقارنة البيانات التي تم الحصول عليها من البيانات الإحصائية في المجلات الدولية للبحوث العلمية والإدارة، ونتائج عمل العلماء والمحامين على القضايا المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية في مختلف دول العالم، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تضمن أكثر أنواع الجرائم الإلكترونية شيوعًا هو تعطيل أنظمة الكمبيوتر في المؤسسات، مما يؤدي إلى خسائر مالية وأعطال تشغيلية وتشويه السمعة، وسرقة المعلومات الحساسة، كالبيانات الشخصية والسجلات المالية والخصوصيات التجارية والملكيات الفكرية، وكانت أهم العوامل التي ساهمت في انتشار الجرائم المعلوماتية، مثل انفتاح المجتمعات والدول، وسرعة الأنشطة الإجرامية، والطابع المعقد للجرائم المعلوماتية، وعدم الكشف عن هوية مرتكبيها، والمستوى العالي من الكفاءة التكنولوجية.

- **هدفت دراسة "سيبتينينجسيه" (Septiningsih, 2023) بعنوان "أهمية أخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي في منع الجرائم الإلكترونية"** إلى التعرف على أهمية استخدام أخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي لتجنب الوقوع في فخ اللوائح الجنائية في مجال تكنولوجيا المعلومات، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي القانوني القائم على تحليل وتفسير القواعد والمبادئ والمواد القانونية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أهمية لأخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي لتوفيرها أقصى حماية لجميع الأنشطة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد بحيث تكون محمية من الجرائم المحتملة وسوء استخدام التكنولوجيا ومن ثم تجنب الوقوع في فخ اللوائح الجنائية.
- **هدفت دراسة "هندايتي" (Handayati, 2022) بعنوان "دور القانون السيبراني في استخدام التكنولوجيا في وسائل الإعلام الجماهيرية"** إلى التعرف على أنواع الجرائم المعلوماتية، واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على جمع وتحليل البيانات ذات الصلة من عدة مجلات إلكترونية، وكتب، ومصادر مرجعية من جوجل سكولار، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجد عدة أنواع للجرائم المعلوماتية، وتتمثل أهم هذه الجرائم في سرقة بطاقات الائتمان، والقرصنة، والتجارة الإلكترونية، وسرقة البيانات الشخصية، ونشر الأخبار الكاذبة التي تتسبب في ضرر بشكل كبير للطرف الآخر، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها وجود قانون إلكتروني يتعامل مع هذه الحالة، ويجب على الجمهور أن يكون أكثر حكمة وأن يتأكد من صحة المعلومات التي يتلقاها.
- **هدفت دراسة "كريسدينانتو" (Krisdinanto, 2021) بعنوان "عندما تُخفي الإعلانات في شكل أخبار: مشكلة الأخلاق في وسائل الإعلام الجماهيرية الإندونيسية"** إلى التعرف على المشاكل الأخلاقية في وسائل الإعلام الإندونيسية، وقد تكون مجتمع الدراسة من عدد من المراسلون والصحفيون بمدينة سورابايا بإندونيسيا، واشتملت عينة الدراسة على (143) صحفي ومراسل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والنوعي، واستعانت الدراسة بالمقابلات والملاحظة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تمثلت أبرز المشاكل الأخلاقية في الاحتيال الإعلاني لتحقيق مكاسب اقتصادية، وبيع الصفحات تحت ذريعة التقارير الذكية، والممارسات الصحفية الغامضة.
- **هدفت دراسة "باثاك" (Pathak, 2016) بعنوان "العصر الرقمي 2.0 وتحدياته على أخلاقيات الإعلام"** إلى الكشف عن وجود مشاكل أخلاقية تتعلق بالإعلام في العصر الرقمي، واستخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي القائم على جمع البيانات من الكتب والصحف والمجلات ومصادر الإنترنت، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود مشاكل أخلاقية تتعلق بشكل

رئيسي بقضايا قوانين الإعلام في هذا العصر الرقمي، مثل حق الوصول إلى المعلومات، وحق الخصوصية الذي يهدده تسرب المعلومات الحر، وحماية المصلحة الاقتصادية لمالكي الملكية الفكرية، والانتحال، والتلاعب الرقمي بالصور والفيديوهات، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب على وسائل الإعلام التركيز على هذا الجانب حتى يتم توعية الجمهور بشكل عام بأهمية الحماية ضد الجرائم الإلكترونية.

التعقيب على الدراسات السابقة

بالنظر إلى الدراسات السابقة التي تم تنولها يتضح أن هناك دراسات تشابهت مع الدراسة الحالية في هدفها الذي تمثل في التعرف على دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي، مثل: دراسة عطية (2024)، ودراسة آل عزام (2024)، دراسة "باتراشينكو وآخرون" (Batrachenko, et al, 2024)، ودراسة "باثاك" (Pathak, 2016)، ودراسة "سيبتينينجسيه" (Septiningsih, 2023)، واتفقت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في استخدامها المنهج التحليلي، مثل: دراسة المزمومي (2018)، ودراسة "باتراشينكو وآخرون" (Batrachenko, et al, 2024)، ودراسة الخميس (2017)، كما اتفقت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في اعتمادها على تحليل البيانات، مثل: دراسة عزام (2018)، دراسة "سيبتينينجسيه" (Septiningsih, 2023)، ودراسة "هندايتي" (Handayati, 2022)، ودراسة آل عزام (2024) وتميزت الدراسة الحالية بأنها الدراسة الوحيدة في حدود علم الباحث التي تناولت دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية على تنظيم أخلاقيات الاعلام الرقمي، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة وإطارها النظري وتصميم أداة الدراسة ومناقشة نتائجها.

أداة الدراسة والإجراءات المتبعة في الدراسة (المنهجية)

منهج البحث

استخدم الباحثين المنهج التحليلي عرف الرفاعي والرقاص (2014، ص. 13) على أنه "أساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بظاهرة أو مشكلة محددة بشكل علمي ودقيق، ويعتمد على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع، كما يتعدى المنهج الوصفي التحليلي مجرد جمع البيانات وتصنيعها وقياسها واستخلاص النتائج منها، وتستند البحوث الوصفية التحليلية إلى عدد من الأسس مثل التجريد والتعميم".

مجتمع البحث وعينته

تكون مجتمع البحث من الإعلاميين والناشطين الذين يعملون على منصات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية المنتظمة؛ حيث تكونت من (94) مفردة.

صدق المقياس

في هذه الدراسة، تم اتباع الخطوات التالية للتأكد من صدق المقياس المستخدم فيها تم ما يلي:

أ. الصدق الظاهري: تم التأكد من الصدق الظاهري للمقياس من خلال عرضه على المرشد الأكاديمي، الذي قام بتقييم مدى ملاءمة فقرات المقياس للأهداف المرجوة منه ومدى وضوحها للمستجيب.

ب. الصدق البنائي: تم حساب الصدق البنائي باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وذلك لقياس العلاقة بين كل بُعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية. حيث يشير معامل الارتباط المرتفع إلى وجود علاقة قوية بين البُعد والدرجة الكلية، مما يدل على أن البُعد يقيس نفس الشيء الذي يقيسه المقياس ككل.

خصائص عينة البحث

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وتتمثل في البيانات الأساسية.

- توزيع أفراد العينة حسب خصائصها:

الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب خصائصها

النوع	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	67	%71.3
أنثى	27	%28.7
الدرجة الكلية	94	100%
العمر	**التكرارات**	**النسب المئوية**
أقل من ٣٠ سنة	13	%13.8
من ٣٠ إلى ٤٠ سنة	28	%29.8
من ٤١ إلى ٥٠ سنة	36	%38.3

51سنة فأكثر	17	%18.1
الدرجة الكلية	94	100%
عدد سنوات الخبرة	**التكرارات**	**النسب المئوية**
أقل من ٥ سنوات	24	25.5%
من ٥ إلى ١٠ سنوات	25	26.6%
من ١٠سنوات إلى ١٥سنة	8	8.5%
من ١٥ سنة فأكثر	37	39.4%
الدرجة الكلية	94	100%
المستوى التعليمي	**التكرارات**	**النسب المئوية**
أقل من بكالوريوس	6	6.4%
بكالوريوس	46	48.9%
ماجستير	38	40.4%
دكتوراه	4	4.3%
الدرجة الكلية	94	100%
المسمى الوظيفي	**التكرارات**	**النسب المئوية**
قطاع خاص	60	63.8%
قطاع عام	34	36.2%
الدرجة الكلية	94	100%

يتبين من الجدول السابق: أن أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب (النوع) هي: (71.3 %)، والخاصة ب(الذكور)، بينما جاءت أقل نسبة (28.7 %) وهي الخاصة ب(الإناث)، كما جاءت أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب (العمر) هي (38.3%)، والخاصة بالعمر من (41 إلى 50 سنة)، بينما جاءت أقل نسبة (13.8%) وهي الخاصة بأقل من (30) سنة، وجاءت أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة هي (39.4 %)، والخاصة بسنوات الخبرة من (15 سنة فأكثر)، بينما جاءت أقل نسبة (8.5 %) وهي الخاصة بـ من (10 سنوات إلى 15 سنة)، وجاءت أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب (المستوى التعليمي) هي (48.9 %)، والخاصة ب(بكالوريوس)، بينما جاءت أقل نسبة (4.3 %) وهي الخاصة بالدكتوراه، بينما جاءت أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب (المسمى الوظيفي) هي (63.8 %)، والخاصة ب(قطاع خاص)، بينما جاءت أقل نسبة (36.2 %) وهي الخاصة ب(قطاع عام).

وصف أداة البحث (الاستبيان)

لقد احتوى الاستبيان في صورته النهائية على جزئين رئيسيين هما:

جدول رقم (٢) وصف الاستبيان

الجزء الأول	بيانات أولية عن عينة البحث تتمثل في المعلومات الديموغرافية		
الجزء الثاني	المحاور	الفقرات (من – إلى)	
	المحور الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية	١-١٢	
	المحور الثاني: تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي	الأبعاد	الفقرات (من – إلى)
		البعد الأول: الانتماء الوطني	١٣-١٨
		البعد الثاني: الحيادية والتوازن في طرح الآراء	١٩-٢٤
		البعد الثالث: خصوصية الأفراد	٢٥-٣٠

صدق الأداة الاستبيان

قام الباحث ببناء استبيان وقد تم التأكد من صدقه وثباته بالعديد من الطرق، مثل: صدق المحكمين؛ حيث تم إرسال الاستبيان للمحكمين، للحكم على الصياغة اللغوية ووضوحه ومدى انتماء الفقرات للاستبيان، وقد اتفق (80 %) عليه، وبذلك أصبح الاستبيان في شكله النهائي بعد التحكيم مكون من (30) فقرة، موزعين على محورين، وصدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان؛ حيث تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة من محاور الاستبيان، وجاءت جميعها دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تراوحت في المحور الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بين (**5.61 - **0.893)، وتراوحت في المحور الثاني: الانتماء الوطني بين (**0.634 - ** 0.841)، والصدق البنائي العام للاستبيان؛ حيث تم التحقق من الصدق البنائي للمحور من خلال إيجاد معاملات ارتباط المحور بالدرجة الكلية للاستبيان، وقد جاءت بقيم مرتفعة؛ حيث تراوحت في الاستبيان بين (**0.958 - **0.981)، وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، كما تم حساب معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور ومجموع محاور الاستبيان حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبيان (0.939)، وللمحور الأول (0.935)، وللمحور الثاني (0.831)، مما يشير لثباته، ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (لا أوافق بشدة، لا أوافق، محايد، أوافق، أوافق بشدة) لتصحيح أداة البحث حيث تعطي الاستجابة لا أوافق بشدة (1)، لا أوافق (2)، محايد (3)، أوافق (4)، أوافق بشدة (5).

الأساليب الإحصائية

استخدم الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل ارتباط بيرسون، معامل ألفا كرونباخ، اختبار تحليل الانحدار الخطي، معادلة المدى: تم تحديد درجة الاستجابة بحيث يعطي الدرجة منخفضة جداً (1)، منخفضة (2)، متوسطة (3)، عالية (4)، عالية جد اً (5)، ويتم تحديد درجة التحقق لكل محور بناء على ما يلي:

طول الفئة = الحدا لأدني/الحد الأعلى – عدد المستويات

= 1–55 /5 = 0.80

- من 1 إلى أقل من 1.80 تمثل درجة استجابة (منخفضة جد اً).
- من 1.80 إلى أقل من 2.60 تمثل درجة استجابة (منخفضة).
- من 2.60 إلى أقل من 3.40 تمثل درجة استجابة (متوسطة).
- من 3.40 إلى أقل من 4.20 تمثل درجة استجابة (عالية).
- من 4.20 إلى أقل من 5 تمثل درجة استجابة (عالية جداً).

النتائج والمناقشة

القسم الأول: أسئلة البحث

عرض ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات:

المحور الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ومن ثم ترتيب هذه الفقرات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للمحور الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة استجابة
١	يتمكن النظام من حماية المعلومات الشخصية من السرقة الرقمية.	3.44	1.364	٥	عالية
٢	يساعد النظام في تقليل نشر الأخبار المزيفة عبر الإنترنت.	3.17	1.300	١١	متوسطة
٣	يساعد النظام في توعية الأفراد بمخاطر الجرائم الإلكترونية.	3.66	1.316	٢	عالية
٤	يساهم النظام في توفير بيئة رقمية آمنة للمؤسسات.	3.38	1.475	٦	متوسطة
٥	يلعب النظام دورًا هامًا في التصدي لعمليات الابتزاز الإلكتروني.	3.20	1.441	٩	متوسطة
٦	يحرص النظام على تطوير السياسات الأمنية الرقمية.	4.01	1.159	١	عالية
٧	يعزز النظام الثقة في التعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت.	3.26	1.327	٨	متوسطة
٨	يساعد النظام على التعاون بين الجهات الحكومية في مكافحة الجرائم الإلكترونية المختلفة.	3.50	1.382	٤	عالية
٩	يهتم النظام بمكافحة الجرائم المتعلقة بالهجمات السيبرانية.	3.19	1.526	١٠	متوسطة
١٠	يكافح النظام الجرائم المتعلقة بتداول المحتويات الغير قانونية عبر الإنترنت.	3.55	1.341	٣	عالية
١١	يساعد النظام في مراقبة المعاملات الإلكترونية بين الأفراد.	3.35	1.268	٧	متوسطة
١٢	يفرض النظام عقوبات صارمة على الجرائم انتهاك الملكية الفكرية.	3.10	1.496	١٢	متوسطة
	المتوسط العام	3.40	.866	--	عالية

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، جاء بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (.866) وبدرجة استجابة (عالية).

ويمكن تفسير حصول المحور الأول على درجة استجابة عالية إلى الجهود العظيمة التي يبذلها نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية، ويظهر ذلك بشكل واضح في حماية البيانات والمعلومات الشخصية الخاصة بكل فرد، فيساهم النظام في إعداد أرقام سرية قوية للمعلومات الشخصية يصعب اختراقها، وهو ما يعزز الثقة في المعاملات الإلكترونية؛ حيث يتصدى النظام للجرائم الإلكترونية، ويعمل على مراقبة المعاملات الإلكترونية التي تتم، بالإضافة إلى ذلك يلعب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية دوراً محوريًا في الرقابة على المعلومات التي يتم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يساهم في تقليل الإشاعات والمعلومات المزيفة، وتقليل وصولها للجمهور، ويساهم ذلك في البعد عن البلبلة؛ وهو ما يحافظ على الاستقرار الأمني، ومن الجدير بالذكر أيضًا الدور التوعوي الذي يقوم به النظام، فيحرص النظام على توعية الأفراد حول الجرائم الإلكترونية، وخطورتها، وتقديم كافة المعلومات حول كيفية الحفاظ على المعلومات الشخصية من الاختراق.

ويتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسة عطية (2024) قام النظام السعودي بخطوات إيجابية في مكافحة الجرائم المعلوماتية، حيث عاقب على جميع الصور التي تشكل اعتداء على النظام العام والآداب العامة.

ويتفق هذا جزئيًا مع ما توصلت إليه دراسة النمر (2024) إذ تتولى النيابة العامة مسؤولية تطبيق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بفعالية، ويسهم نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في تحقيق مستوى مرتفع من الاطمئنان لمستخدمي الإنترنت.

ويتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسة صالح (2023) مستوى أداء منظمات مكافحة الجريمة المعلوماتية جاء مرتفعًا.

ويتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسة الصبحي والرابغي (2022) للوقاية من الجرائم المعلوماتية في ظل التحول الرقمي تماشيًا مع رؤية المملكة 2030، تشمل الاستراتيجيات التالية:

تطوير برمجيات آمنة ونظم تشغيل قوية للحد من الاختراقات، ومواكبة التطورات المستجدة في الجريمة المعلوماتية وتطوير وسائل مكافحتها، بجانب زيادة برامج التوعية والتثقيف حول الجرائم المعلوماتية.

عرض ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الثاني الذي نص على: ما مستوى تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإبعاد:

المحور الثاني: تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي، ومن ثم ترتيب هذه الأبعاد تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل بعد، ويبين ذلك الجدول رقم التالي:

جدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للمحور الثاني: تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي

الرقم	أبعاد المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الرتبة	درجة استجابة
١	البعد الأول: الانتماء الوطني	3.18	.867	٣	متوسطة
٢	البعد الثاني: الحيادية والتوازن في طرح الآراء	٢٩٣.	.966	٢	متوسطة
	البعد الثالث: خصوصية الأفراد	٣,٥١	.964	١	عالية
المتوسط العام		3.33	.798	--	متوسطة

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثاني: تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي، جاء بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (.798) وبدرجة استجابة (متوسطة)، وجاء في الترتيب الأول البعد الثالث: خصوصية الأفراد بمتوسط حسابي (3.51)، وانحراف معياري (.964)، ويليه في الترتيب الثاني (البعد الثاني): الحيادية والتوازن في طرح الآراء بمتوسط حسابي (.293)، وانحراف معياري (.966)، بينما جاء في الترتيب الأخير (البعد الأول: الانتماء الوطني)، بمتوسط حسابي (3.18)، وانحراف معياري (.867).

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للمحور الثاني على درجة استجابة (متوسطة) إلى أن الإعلام الرقمي يؤدي دوراً جوهريًا في توجيه وتعديل الممارسات الإعلامية، فيساهم الإعلام الرقمي في تعزيز الهوية الوطنية؛ من خلال نشر المعلومات الصحيحة والموثوقة عن الوطن ودوره؛ وهو ما يزيد من توعية الشباب، ويعزز الانتماء الوطني لديهم ويؤدي ذلك إلى الحفاظ على المصالح الوطنية، بالإضافة إلى ذلك ينشر الإعلام الرقمي أهم القضايا الوطنية، ودور المواطن فيها، وهو ما يدعم الترابط الوطني والوحدة الوطنية بين أبناء الوطن، ويساهم ذلك في زيادة معدلات المشاركة الإيجابية الوطنية، ولكن يوجد قصور في ذلك؛ حيث لم يتم ذلك على النحو المنشود؛ بسبب استخدام بعض الأفراد للمواقع الإلكترونية غير المصرح بها، ولكن من الجدير بالذكر أيضًا أن الإعلام الرقمي يساهم في نشر المعلومات الصحيحة من مصادرها الموثوقة، ويتسم الإعلاميين بالموضوعية، والحيادية، والبعد عن التحيز، والآراء الشخصية في نشر المحتوي، ولكن لم يتم ذلك على النحو المأمول، وفي الغالب يرجع إلى اعتماد بعض الإعلاميين على وجهات نظر معينة قد تكون متحيزة لرأي معين، ويساهم الإعلام الرقمي في الحفاظ على السرية للمعلومات الشخصية، ويعمل على القضاء على الانتهاكات التقنية على خصوصية الأفراد.

ويتفق هذا جزئيًا مع ما توصلت إليه دراسة غريب والأمير (2017) وجود وعي لدى الشباب بالممارسات غير الشرعية في استخدام الأجهزة الإلكترونية، كنشر مواد علمية دون الإشارة إلى المصدر، واستخدام مواد سمعية ومرئية دون ترخيص، وقد ساهمت معرفتهم بالأنظمة والعقوبات الخاصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية، والتي تم نشرها عبر الوسائل العلمية المختلفة، في الحد من الممارسات السلبية.

ويتفق هذا جزئيًا مع ما توصلت إليه دراسة "سيبتينينجسيه" (Septiningsih, 2023) وجود أهمية لأخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي لتوفيرها أقصى حماية لجميع الأنشطة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد بحيث تكون محمية من الجرائ المحتملة وسوء استخدام التكنولوجيا ومن ثم تجنب الوقوع في فخ اللوائح الجنائية.

القسم الثاني: فرضيات البحث

- **أولًا:** عرض ومناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى التي نصت على: لا يوجد علاقة بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية، على النحو التالي:

الجدول رقم (٥) معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الاعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية

المحور الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية	المحور الثاني: تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي							
	البعد الأول: الانتماء الوطني		البعد الثاني: الحيادية والتوازن في طرح الآراء		البعد الثالث: خصوصية الأفراد		المتوسط العام	
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
	.598**	.000	.744**	.000	.609**	.000	.762**	.000

**الارتباط دال عند مستوى الدلالة (0.01).

تبين من الجدول السابق: وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية؛ حيث بلغ معامل الارتباط (62.7**)، وبذلك تم إثبات خطأ الفرضية، ورفضها، والإجابة على السؤال الثالث الذي نص على "ما العلاقة بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية؟"

ويمكن تفسير ذلك إلى أن أداء نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لدوره بشكل صحيح يساهم في تنظيم أخلاقيات وسلوكيات الإعلام الرقمي؛ حيث إن حرص النظام على التأكد من صحة المعلومات التي يتم نشرها والترويج لها يساهم في نشر الإعلام الرقمي للمعلومات الصحيحة، وتعزيز مصداقية الإعلام الرقمي لدى الأفراد، بالإضافة إلى أن اهتمام النظام بخصوصية الأفراد وحماية بيانتهم الشخصية، وتحديد عقوبات للمنتهكين، يساهم في زيادة تركيز الإعلام الرقمي على احترام الخصوصية، وحرصه على الالتزام بأسسها ومعاييرها.

- **ثانيًا:** عرض ومناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية التي نصت على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تنظيم أخلاقيات الاعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار للتحقق من صحة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٦) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تنظيم أخلاقيات الاعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.

المتغير المستقل	B	Beta	R	R2	T.value	Sig.T
نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية	.703	.762	.762[a]	.581	11.286	.000
المعامل الثابت	.940					
Adj R2	.576					
قيمة F	127.383					
Sig F	.000[b] نموذج معنوي					

يتبين من الجدول السابق: وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لدور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) عند (.762) بمستوى دلالة (.000)، وبذلك تم التحقق من خطأ الفرضية، ورفضها، ويمكن تفسير ذلك أن دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يلعب دوراً مهمًا لا غني عنه يساهم في تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي؛ حيث يساعد النظام في تحديد السلوكيات المرفوضة، والمحظور القيام بها في الإعلام الرقمي، ويوضح عقوبة نشر معلومات خطأ، وعقوبة بث الشائعات، بالإضافة إلى أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يساهم في حماية الأفراد من الجرائم الإلكترونية كالابتزاز الذي يتم إلكترونيًا، وانتهاكات الخصوصية، وغيرها، وهو ما يؤدي إلى توجيه الإعلام الرقمي نحو الممارسات الأخلاقية، وتعزيز الأخلاقيات العامة.

ملخص نتائج البحث

أولًا: أسئلة البحث

ملخص نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية؟

- أن المتوسط العام للمحور الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية جاء بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (.866) وبدرجة استجابة (عالية).

ملخص نتائج السؤال الثاني الذي نص على: ما مستوى تنظيم أخلاقيات الاعلام الرقمي؟

- أن المتوسط العام للمحور الثاني: تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي، جاء بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (.798) وبدرجة استجابة (متوسطة).
- أن المتوسط العام للبعد الأول: الانتماء الوطني، جاء بمتوسط حسابي (3.18) وانحراف معياري (.867) وبدرجة استجابة (متوسطة).
- أن المتوسط العام للبعد الثاني: الحيادية والتوازن في طرح الآراء جاء بمتوسط حسابي (3.29) وانحراف معياري (.966) وبدرجة استجابة (متوسطة).
- أن المتوسط العام للبعد الثالث: خصوصية الأفراد، جاء بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (.964) وبدرجة استجابة (عالية).

فرضيات البحث

ملخص نتائج الفرضية الأولى التي نصت على: لا يوجد علاقة بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.

- وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية؛ حيث بلغ معامل الارتباط (.762**).

ملخص نتائج الفرضية الثانية التي نصت على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥ α) لدور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية.

- جود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لدور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي في المملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة(R) (.a762) بمستوى دلالة (b.000).

توصيات الدراسة

- وضع تشريعات وقوانين صارمة لمكافحة الجرائم المعلوماتية.
- إعلان أخلاقيات الإعلام الرقمي بشكل واضح.
- تعزيز الوعي العام لدى الأفراد حول الجرائم المعلوماتية وكيفية مواجهتها.
- عقد دورات تدريبية للإعلاميين حول أخلاقيات مهنة الإعلام، وضرورة الالتزام بها.
- مراقبة المحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي.
- نشر المصادر الموثوقة التي يمكن الاستعانة بها لمعرفة المعلومات في مجال معين.
- فتح قنوات تواصل فعالة بين نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وبين الجمهور.
- نشر سياسة التبليغ عن الاختراقات والانتهاكات الإلكترونية.

الدراسات المستقبلية المقترحة

- دور الرقابة الإلكترونية في الحد من انتشار الشائعات بالمملكة العربية السعودية.
- أثر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تعزيز الاستقرار المجتمعي بالمملكة العربية السعودية.

المراجع باللغتين العربية والإنجليزية

- **أولاً: المراجع العربية:**

- أبو العز، إنجي عباس. (2023). أخلاقيات الإعلام الرقمي بين الممارسة والتطبيق: دراسة تحليلية من المستوى الثاني. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، (43)، 107-170.
- آل عزام، سعد بن ناصر. (2024). دور نظام الجرائم المعلوماتية السعودي في الحد من جريمة التنمر الإلكتروني في ضوء القوانين والمعاهدات الدولية. مجلة العلوم الإسلامية الدولية بجامعة المدينة العالمية، 8(1)، 114-136.

- آل مواش، ضرغام جابر عطوش. (2017). جريمة التجسس المعلوماتي دراسة مقارنة. مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- حبابية، ميرفت محمد. (2022). مكافحة الجريمة الإلكترونية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الرشيدي، عيده سليمان؛ المهداوي، عبدالله محمد. (2023). مستوى الوعي بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لدى طلاب الجامعة. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 39(1)، 51-63.
- ساتي، أميرة محمد إبراهيم. (2023). الجريمة المعلوماتية في النظام السعودي. مجلس جامعة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (75)، 91-117.
- سالم، دعاء فتحي. (2019). دور الإعلام الرقمي في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة لتحقيق المزايا التنافسية. المجلة المصرية لبحث الإعلام. (66) ,133-200.
- السبيعي، سلمان بن مطلق بن عبدالله. (2019). اتجاهات الشباب الجامعي نحو الإعلام الرقمي في محافظة حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية. مجلة الإرشاد النفسي بجامعة عين شمس، (58)، 187-204.
- الصبحي، ريمه حامد. (2021). اتجاهات الصفوة الإعلامية نحو أخلاقيات الإعلام الجديد: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(7)، 119-138.
- الصبحي، شهد عبدالرحمن؛ الرابغي، ريم علي. (2022). مدى وعي طلبة الدراسات العليا بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في ظل التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة 2030: دراسة مسحية لدى طلبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة. المجلة العربية للنشر العلمي، (40)، 776-817.
- عبابنة، فواز. (2016). وقف التنفيذ في القانون الجنائي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع.
- عبد الجواد، نجوان أحمد عاصم. (2023). الجريمة السيبرانية وتأثيرها على الأمن القومي المصري: دراسة سوسيو تحليلية. مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم، 15(1) ,3083-2149.
- عبدالعال، أسماء جمال خميس. (2023). الإعلام الرقمي التحديات والحلول. مجلة التربية وثقافة الطفل، 28(1) ,235-247.

- عبدالعال، أسماء جمال خميس؛ علي، عيد عبدالواحد؛ نجيب، وائل صلاح. (2023). الإعلام الرقمي: التحديات والحلول. مجلة التربية وثقافة الطفل كلية التربية للطفولة المبكرة بجامعة المنيا، 17(1)، 235-247.

- عزام، إيمان بنت محمد على عادل. (2018). العقوبة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية مقارنة. العدل، (82)، 83-170.

- عزّام، إيمان بنت محمد علي عادل. (2018). العقوبة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية مقرنة. مجلة العدل، (82)، 83-170.

- عطية، ثروت عبدالصمد محمود. (2024). السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة). مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (46)، 281-478.

- عطية، ثروت عبدالصمد محمود. (2024). السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (46)، 380-478.

- غازي، خالد محمد. (2022). صناعة الكذب. كيف نفهم الإعلام البديل؟ مصر: وكالة الصحافة العربية.

- القحطاني، اللولو علي؛ المطيري، شقحاء محمد؛ الجهني، أماني صالح؛ الرافعي، مهيتاب ماهر محمد كامل. (2024). دور الإعلام الرقمي السعودي في توعية المواطنين بتقنيات الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع كلية الإمارات للعلوم التربوية، (104)، 283-327.

- القحطاني، سعود ربيع موسى. (2022). اتجاهات طلبة الجامعات نحو تغطية وسائل الإعلام الرقمي الإخبارية لقضايا الفساد وانعكاساتها في السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 6(2)، 132-159.

- لطفي، خالد حسن أحمد. (2019). الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية. مصر: دار الفكر الجامعي.

- آل عزام، سعد بن ناصر. (2024). دور نظام الجرائم المعلوماتية السعودي في الحد من جريمة التنمر الإلكتروني في ضوء القوانين والمعاهدات الدولية. مجلة العلوم الإسلامية الدولية، 8(1)، 114-136.

- الخميس، ياسمين عبدالعزيز إبراهيم. (2017). المسؤولية الجنائية للأحداث عن الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي: دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القصيم، السعودية.

- محمود، أسامة حامد عبدالعزيز؛ مراد، مراد صالح؛ محمد، ثناء هاشم محمد. (2024). أخلاقيات النشر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي: الفيس بوك نموذجاً. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 10(18)، 1-58.

- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2016). أخلاقيات ومبادئ العمل الصحفي والإعلامي. القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.

- المزمومي، محمد حميد مضحي. (2018). جريمة التشهير عبر وسائل تقنيات المعلومات وفقاً لنظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة. مجلة الشريعة والقانون، 32(73)، 413-476.

- الموقع الرسمي للمنصة الوطنية. (2024). قائمة التطبيقات الحكومية. تم الدخول على الموقع بتاريخ 2024/10/21, المتاح على الرابط التالي:

https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/appslist/!ut/p/z1/jZDBboJAEIafxQNXZgYBF2_b2tqQ6oqK0r00aOhKAqxZV3n9GnoyUercZvJ9yT8_SMhANvmlVLktdZNX1_1Lht8ezaZTQk8INoowWbIgjdaR9xkibDtgTm_4QT4J9L13TCYTPg_WFNMmBPmMHy-YTxxJiGHwgsnrbCT4akOIwXM-PhiO__uyQ_o-6IC-iB3QkyEGqSq9--uTN7shUyBN8VOYwrhncz0frD2exg462Latq7RWVeHude3gPeWgTxayWxJWuYFjnaYZlot6yyzjg8EvnM3KUg!!/#header2_2 .

- الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2024). نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. تد الدخول على الموقع بتاريخ 2024/10/21, المتاح على الرابط التالي:

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/25df73d6-0f49-4dc5-b010-a9a700f2ec1d/1

- **ثانيًا: المراجع الأجنبية:**

- Agil, H. (2019). Copyright and Internet laws in Saudi Arabia: The Need of Improvement. Jazan University School of Sharia and Law, 1-20.

- Ali, A. J., & Abdulhasan, W. A. (2020). Doctors' Involvement in Volunteerism & Its Relationship to Promoting National Belonging. psihologija, 52(6),361-365.

- Alia Al-Sulaimi. (2024). Information security within electronic trading in Saudi Arabia. Journal (Know). (35). 131-159.

- ALMUQRIN, A. & Kustron, K. (2015). FIGHTING CYBERCRIME: A COMPARISON OF THE CYBERCRIME LAWS IN SAUDI ARABIA AND THE UNITED STATES. International Journal of Computer Science Engineering and Information Technology Research (IJCSEITR). 5. 1-8.
- Alzubaidi, A. (2021). Measuring the level of cyber-security awareness for cybercrime in Saudi Arabia. Heliyon, 7(1), 1-13.
- Batrachenko, T., Lehan, I., Kuchmenko, V., Kovalchuk, V., & Mazurenko, O. (2024). Cybercrime in the context of the digital age: analysis of threats, legal challenges and strategies. Multidisciplinary Science Journal, 6, 1-9.
- Deora, R. S., & Chudasama, D. (2021). Brief study of cybercrime on an internet. Journal of communication engineering & Systems, 11(1), 1-6.
- Handayati, A. (2022). The Role of Cyber Law in the Use of Technology in Mass Media. LEGAL BRIEF, 11(5), 3221-3228.
- Hansen, R. E. M. (2014). Ascribing Moral Status to Personal Information: Informational Privacy for Individuals of a Digital Age (Master's thesis), 1-91.
- Krisdinanto, N. (2021). When advertisements are disguised as news: the ethics problem in Indonesian mass media. Jurnal Studi Komunikasi, 5(2), 397-420.
- Luknar, I. (2022). Control Social Theory and Cybercrime. Nacionalni interes, 43(1), 147-159.
- Okpara, N. (2023). COVID-19 Reportage in Nigeria: Digital Media Ethics, Viral Lies, and Lessons Learned. In Humanistic Crisis Management: Lessons Learned from COVID-19 (pp. 139-162). Cham: Springer International Publishing.
- Ott, T., & Tiozzo, M. (2022). Digital Media Ethics: Benefits and Challenges in School Education. International Journal of Mobile and Blended Learning (IJMBL), 14(2), 1-8.
- Pathak, J. P. (2016). Digital Age 2.0 and its challenges on media ethics. Journal of Humanities and Social Science, 21(1), 18-24.
- Septiningsih, I. (2023). The Importance of Social Media Ethics in Preventing Cyber Crime. SYARIAH: Jurnal Ilmu Hukum, 1(1), 12-14.
- The purpose of a computer or network, or the use of a computer as an accessory to achieve illicit objectives.

- Toudji, A., & Maamri, H. (2023). Social responsibility A field study of a sample of Setram Ouargla Corporation employees. El-Wahat Journal for Research and Studies, 16(1), 955-975.
- Transportation and Communication Laws, (2024). Anti-Cyber Crime Law, Retrived from: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/25df73d6-0f49-4dc5-b010-a9a700f2ec1d/2
- Yekta, S. (2019). The Social Construction of Online Fraud (Doctoral dissertation, Goldsmiths, University of London), 1-263.